المصـــدر :	الجزيرة		
التـــاريخ :	09-12-2006	العـــدد :	12490
الصفحـات :	11	المسلسل :	87

في قراءة للواقع الاقتصادي.. وعلى ضوء انعقاد القمة الخليجية بالرياض اليوم

الاتحاد النقدي والعملة الخليجية الموحدة هدف استراتيجي

□ الرياض - واس:

تنطلق اليوم السبت بالرياض برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز فعاليات القمة الخليجية وهي تحمل بطياتها إرساء قواعد التكامل والترابط بين الدول الأعضاء والتنسيق في جميع الميادين حيث يمثل إصدار العملة الخليجية الموحدة بحلول ٢٠١٠م أهم المحاور.

وفي قراءة لواقع المتعامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء سنسلط الأضواء على الجهود المستمرة لإنجاز العملة الموحدة والاتحاد النقدي لدول الخليج.

وتعمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بين الدول الأعضاء.

وبدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس حيث أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس وهما النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١م إلى الخطوط العريضة والمعالم الأساسية والعامة لبرنامج تعاون وتكامل اقتصادي لدول مجلس التعاون.

وضمن مجالات التعاون الأخرى التي استهدفها إنشاء المجلس فقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة وتوحيد التعرفة الجمركية وتناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي بما في ذلك ما نصت عليه المادة (٢٢) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بأن تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية والعمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها.

ومنذ ذلك الوقت بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس وانشئت في إطار المجلس عام ١٩٨٣م لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنسيق السياسات النقدية والمصرفية وتفرع عن لجنة المحافظين لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات.

وفي عام ٢٠٠٢م انشئت لجنة الاتحاد النقدي.

خطوة أولى

وخلال الفترة ما بين ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧ أجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة إلى مثبت مشترك لعملات دول المجلس وطرحت حقوق السحب الخاصة (أس دي آر) غير أنها لم تحصل على الإجماع.

ونظرا للاستقرار النسبي في أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول مجلس التعاون خلال الثمانينيات والتسعينيات ولكون إقامة الاتحاد النقدي وإصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية أخرى هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، فقد كان الرأي السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينيات أن الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيل إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة ولذلك ارتأى وزراء المالية والمحافظون بدول المجلس تأجيل بحثه إلى نهاية عقد التسعينيات.

وبحلول الوقت المحدد ونظراً لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ولنجاح الاتحاد الأوروبي في موضوع اليورو وانطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيقه أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة وقرر المجلس الأعلى في قمته التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر ٢٠٠٠م تبني الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية. ووجه وزراء المالية والمحافظون بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة.

وفيما يتصل بالبرنامج الزمني للاتحاد النقدي وافق المجلس الأعلى في ديسمبر ٢٠٠١م على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي الذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية ٢٠٠٢م وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد.

معايير التقارب

كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الاتحاد

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 09-12-2006 العـــدد : 12490
الصفحـات : 11 المسلسل : 87

توقعات بالإنفاق على معايير التقارب وتسريعات السلطة النقدية المشتركة نهاية هذا العام

العملة الخليجية الموحدة والسوق المشتركة تتويج لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي

النقدي قبل نهاية ٢٠٠٥م تمهيدا لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من يناير ٢٠١٠م وذلك ما تناولته متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي التي نصت على (أنه بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار).

وخلال السنوات الأربع الماضية عكفت اللجان المعنية في مجلس التعاون على تنفيذ هذه الفقرة واستكملت بحث معايير التقارب الاقتصادي وتحديد مكوناتها وطريقة حسابها والنسب والحدود المقبولة للتقارب الاقتصادي وذلك من خلال الدراسات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة مع الاستفادة من الدراسات التي أعدها البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي لهذا الغرض.

وأنشئت بالأمانة العامة للمجلس وحدة متخصصة لدراسات الاتحاد النقدي للمساعدة فيما يتطلبه إقامة وإصدار العملة الخليجية الموحدة من دراسات وأبحاث وعمل مستمر لتأمين فرص نجاحه.

وقد أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي ديسمبر ٢٠٠٥) العديد من المعايير لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي منها.. معايير التقارب النقدي وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، ومعايير التقارب المالي وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفي السياق نفسه ناقشت لجنة المحافظين في عام ٢٠٠٥م وفي اجتماعها في أبريل ٢٠٠٦م طريقة حساب وقياس تلك المعايير وتحديد نسب العجز والمديونية القصوى المسموح بها.

كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة وتوصلت اللجنة إلى توصيات محددة حول هذه المواضيع وبناء على توجيه المجلس الأعلى سيكتمل هذا العام مناقشتها والاتفاق عليها تمهيدا لرفعها واعتمادها من القمة القادمة.

توقعت الأمانة العامة للمجلس أن يتم بنهاية هذا العام ٢٠٠٦م الاتفاق على تفاصيل معايير التقارب الاقتصادي وعلى التشريعات والأنظمة المتعلقة بإنشاء السلطة النقدية المشتركة (مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي) وتحديد مهامها وعملها وعلاقتها بالسلطات النقدية الوطنية في دول المجلس، كما يتوقع أن يتم الاتفاق عام ٢٠٠٧م على مواصفات العملة الخليجية الموحدة ومسماها وأسلوب طرحها للتداول.

ويعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي ويزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية التي ستشهد نموا مضطردا وتطورات متسارعة.

آثار إيجابية

ويقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية وبخاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.

كما تزيد العملة الموحدة في قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية.

ومن شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها مما ينعكس إيجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

ومن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من الشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي وتنعكس إيجابا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 09-12-2006 العـــدد : 12490
الصفحـات : 11 المسلسل : 87